

ضرورة إعادة صياغة العلاقة مع غزة بقلم: د. مصطفى علوي



نعلم أن غزة جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن هذه الأراضي مجتمعة تمثل مع الشعب الفلسطيني الأساس لدولة فلسطينية مستقلة هي الحل العقلاني الوحيد للمشكلة الفلسطينية، ومن ثم فإن علاقة مصر مع غزة هي جزء من علاقتها بفلسطين وقضيتها.

ومع ذلك فإن جوار غزة المباشر مع مصر، والانفصال الجغرافي بينها وبين الضفة الغربية، والكتلة السكانية الكبيرة التي تعيش علي أرضها، والانقلاب الذي وقع في يونيو ٢٠٠٧ يفصل غزة سياسيا عن الضفة، ثم اجتياح ٧٥٠ ألف فلسطيني من أهل غزة لخط الحدود مع مصر في يناير الماضي علي اثر كارثة انسانية سببتها سياسات إسرائيل في اغلاق غزة وتجويع شعبها، واستثمرتها حماس لتحقيق ما تصورته مناسبا لمصالح استراتيجية، كل ذلك قد فرض منطقا جديدا في التعامل مع الأوضاع في قطاع غزة كمصدر لأزمة - أو أزمات - محتملة تؤثر علي أمن مصر الوطني، ومن هنا أصبح ضروريا التفكير في إعادة صياغة علاقة مصر مع قطاع غزة بما يضمن حماية استراتيجية لمصالح أمننا الوطني.

ولقد كان قرار الرئيس مبارك بفتح معبر رفح أمام مئات الآلاف من أبناء غزة وعدم السماح بتجويع الشعب الفلسطيني والإدارة العاقلة والتنفيذ الذكي من جانب أجهزة الدولة المصرية لذلك القرار رسالة واضحة علي كون مصر هي

السند الأول والأكبر للشعب الفلسطيني، ومن ناحية أخرى أثبتت مصر قدرتها العالية علي تبني سياسة المخاطرة المحسوبة بدقة وفوتت الفرصة علي من خططوا لمذبحة كبري علي حدودنا أو فوق أرضنا وأجهضت مشروعا خبيثا لتصدير الأزمة إليها، ووظفت صلاتها ومكانتها لإنهاء الاغلاق من ناحية وللوصول بأزمة الاجتياح إلي بر الأمان من ناحية ثانية.

ان تبني مصر لاستراتيجية المخاطرة المحسوبة الهادفة إلي تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر في إدارة أزمة اجتياح الحدود مع غزة يمنع تكرار وقوع مثل هذه الأزمة مجددا. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قامت مصر بتأمين خط حدودها مع غزة والبالغ طوله ١٤ كيلومترا بحيث يكون غير قابل للتفجير أو التدمير أو الاختراق مع السماح بعبور تلك الحدود بالطريق القانوني المشروع من خلال معبر رفح فقط وفي هذا الصدد يجب أن يكون مفهوما لكل الأطراف الفلسطينية المعنية أن مصر لن تسمح مطلقا بعبور حدودها عن طريق الاجتياح الجماعي، وأنه يحسن أن تتعاون الجهات المعنية علي الجانب الفلسطيني من الحدود وذلك بضبط الحركة وفقا لقواعد القانون الدولي واحترام السيادة المصرية.

ومن ناحية ثانية، فإنه يجب التفاوض مع



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

إسرائيل لزيادة عدد جنود حرس الحدود
المصريين علي خط الحدود مع غزة، وإن كان
طول ذلك الخط يبلغ ١٤ كيلومترا فإن الحد
الأدني المتصور لعدد أولئك الجنود القادرين
علي ضبطه وحمايته لا يقل عن ثلاثة آلاف
جندي، أي أن الزيادة المطلوبة تبلغ نحو ٢٢٥٠
جنديا.

ونتصور أن التفاوض يجب ألا يقتصر علي
زيادة عدد الجنود بل يمتد إلي تطوير منظومة
التسليح المتاحة لهم كي يكونوا في وضع أفضل
بالنسبة لتحقيق هدف تأمين الحدود.

وإذا كانت سياسة الحصار التي طبقتها إسرائيل
علي قطاع غزة منذ يونيو ٢٠٠٧ ثم طورتها

إلي سياسة اغلاق وتجويع كامل في شهر يناير
٢٠٠٨ هي السبب المباشر في قيام الأزمة
الحادة، وإذا كانت معايير قطاع غزة الخمسة مع
إسرائيل هي المصدر المباشر لكل إمدادات
الطاقة والغذاء والدواء إلي القطاع بينما معبر
رفح بين غزة ومصر لا يسمح سوي بعبور
الأفراد والسيارات الخاصة الصغيرة، ولما كان
اقتصاد غزة والضفة قد ربط بإحكام في علاقة
تبعية واعتمادية كاملة علي إسرائيل (وهنا
تتحمل منظمة التحرير الفلسطينية مسئولية
تاريخية عن عدم تعبئة جزء من الموارد المالية
الكبيرة لفلسطيني المهجر في الدول الغربية
ودول أمريكا اللاتينية لتنمية اقتصاد فلسطيني
يحقق حدا أدني من الاستقلالية)،



فإن عملية المراجعة التي يجب أن تتحقق لعلاقتنا مع غزة يجب أن تقوم جزئيا علي إقناع الأطراف المعنية الفلسطينية والإسرائيلية والأمريكية والأوروبية علي التفاوض - ومعهم مصر - علي مرجعية جديدة لإدارة المعابر التي تربط غزة بالخارج بحيث يتم تطوير معبر رفح ليسمح بمرور الإمدادات والشاحنات المختلفة بما تحمله من وقود وأغذية وأدوية بما يؤدي إلي تقليل اعتماد غزة علي إسرائيل كمصدر وحيد للإمداد بهذه الحاجات والسلع الحيوية، وهو ما يقلل فرص تطبيق إسرائيل لسياساتها في الإغلاق والحصار، وبديهي أنه لن يكون تحقيق ذلك ممكنا إلا بجهد سياسي ودبلوماسي ناجح يهدف إلي اقناع الأطراف الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية بأن سياسات الإغلاق والحصار والعدوان لا تؤدي إلا إلي وضع السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس في موقف حرج أمام أبناء الشعب الفلسطيني بينما تحقق لحماس مزيدا من الشعبية والتأييد لديهم، وهو بالضبط عكس الهدف المعلن من تلك السياسات العدوانية التي تطيح بكل آمال السلام.

ويتصل بذلك جهد آخر مطلوب ومستمر لتأكيد رفض الأفكار والمشاريع والخطط التي تروج لها دوائر إعلامية وأكاديمية وسياسية في إسرائيل أو في الغرب بشأن إمكان إنشاء وطن



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

بدیل لفلسطینی غزة فی شمال سیناء، ورفض
فكرة عودة غزة إلی الإدارة المصرية، ورفض
فكرة تصدير الأزمة إلی مصر التي ترفض بقوة
وثبات استیرادها.

والخطاب السیاسی المصري فی هذا الشأن
لا یجب أن یقتصر علی التوجه إلی إسرائيل
والقوي الغربية الکبری فقط، بل یجب أن
یستهدف كذلك الأطراف الفلسطینیة المختلفة
للوصول إلی توافق استراتیجی معها علی
رفض کل تلك المخططات الخبیثة وعدم
الانسیاق وراءها أو المساهمة - ولو عن غیر
قصد - فی ترویجها من خلال محاولات قصيرة
النظر لاستثمار مواقف الأزمات والکوارث
الإنسانیة لتحقيق نقاط سیاسیة فیما یظن أنه
نضال من أجل القضية بینما هو فی حقیقته
صراع مع الأشقاء ومساهمة فی تصفیة القضية
إلی الأبد.

ومرة أخرى فإن تحقیق کل ذلك لن یتأتی إلا من
خلال مفاوضات جادة أمینة وصعبة تبتعد عن
منهج اللقاءات المشحونة بالعاطفة والخالیة من
المحتوي أو الساعیة إلی مصالح وأهداف
تکنیکیة قصيرة النظر وهو منهج اعتاده بعض



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الأطراف الإقليمية ذات الصلة، وعلي مصر تقع مسؤولية تجاوزه إلى منهج التفاوض الجاد، فإن لم تجد استجابة فلتضع كل طرف منهم أمام مسؤولياته فإن اقتضي الأمر ادخال مراجعات جوهرية علي منهج تعاملها مع قضاياهم وأخيرا وليس آخرا، فإن ذلك المسعي يمكن أن تسنده تحركات وخطوات تستهدف شغل منطقة الحدود مع غزة بكتلة سكانية تتكامل مع خطة تنمية جادة تسد ذلك الفراغ الذي تعانيه تلك المنطقة، فضلا عن تكتيل الجهد العربي الرامي إلى مفاوضات جادة بين حماس وفتح لوضع نهاية لحالة الانفصال والصراع الداخلي الفلسطيني ومفاوضات تنطلق من مبدأ الإقرار بوجود صراع سياسي استراتيجي علي مستوي الأفكار والمصالح وتسعي إلى تقليل خسائر ذلك الصراع والانتقال إلى مرحلة مشاركة حقيقية لا رمزية.

ويرتبط ذلك بالتأكيد بالسعي لدي كل الأطراف - وبخاصة إدارة الرئيس بوش في الولايات المتحدة - للتحرك بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في اتجاه سلام حقيقي لا يقوم علي خضوع ضمني ولا صريح، وهذه نقاط مهمة تستحق معالجة مستقلة.